هيبة الدولة كوظيفة اقتصادية.. إلى أين؟

(1-2)

إن هيبة الدولة ليس مفهوماً شخصياً أو قدسياً يرتبط بهيبة الحاكم أو هيبة السلطة ولكنه مفهوماً مرتبطاً بهيبة النظام والقانون وسيادتهما على الجميع دون تفرقة بسبب العرق أو النسب أو الجاه أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

وقد اكتسب هذا المفهوم مقاصداً وأبعاداً جديدة بعد ثورات الربيع العربي. فالهيبة مرتبطة بالدولة ومن ثم فإن هيبة الدولة أضحى مفهوماً متعدياً لمكونات الدولة كشعب وأرض وحكومة وهنا يمكن الحديث عن هيبة الحكومة وهيبة الشعب وهيبة الأرض.

وينطلق هذا المفهوم المتعدي لمكونات الدولة بتعريفها المعاصر من أن هيبة الدولة هو مفهوم مرادف لشرعية الدولة التي هي وثيقة الصلة بسيادة الدولة مما يعني إدماج واستيعاب السيادة في مضمون الشرعية التي من شأنها ضمان هيبة الدولة. وبناء على ذلك فإن هيبة الدولة تعني سيادتها على أراضيها وتلك سيادة شرعية فأي تنازل أو عدم ممارسة الدولة سيادتها على أراضيها كاملاً إنما يعد ذلك انتهاكاً وانتقاصاً من هيبة الدولة ،إن استخدام السلاح والعنف في تحقيق مطالب فئوية أو مناطقية يُعد انتهاكاً وانتقاصاً من هيبة الدولة وشرعيتها، وحتى تحافظ الدولة على شرعيتها وسيادتها على الأرض فإن عليها أن تحمي وتحافظ على حقوق الناس والأفراد وهنا لا بد أن يؤدي القضاء القوي دوره الفاعل في حماية الحقوق وتحقيق سيادة القانون على الجميع وإنصاف المظلومين.

ولا ريب أن تقاعس الدولة عن تطبيق القانون وتفضيلها التجاهل أو المداهنة ينتقص من هيبة الدولة، وأما البُعد الثاني في هيبة الدولة فهو هيبة الحكومة، وتلك تعني سيادة الحكومة ومن خلال القوانين والنظم واللوائح والمؤسسات التنفيذية والرقابية على إدارة الشأن العام للمجتمع في المستوى المحلي والمستوى المركزي وتكتسب الحكومة شرعيتها بتطبيق هذه القوانين والنظم دون محاباة أو مجاملة أو انتقائية أو تمييز.

إن زيادة كفاءة الحكومة وفاعليتها في حماية واحترام حقوق الأفراد والمجتمع وتحقيق العدالة وضبط الخارجين عن القانون والنظام وتوزيع الخدمات بعدالة وإنصاف يؤدي إلى استعادة ثقة المجتمع بكفاءة الدولة وبالتالي زيادة هيبة الدولة وشرعيتها في تنظيم شؤون المجتمع.

ويتعلق البُعد الثالث لهيبة الدولة بشرعية أو سيادة الدولة على الشعب ، وهذه الشرعية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الاجتماعي بين الشعب والحاكم أو السلطة (الحكومة بمعناها الواسع) والذي ينظم طبيعة العلاقة بين الشعب والسلطة ، وهي علاقة قائمة على أساس رضاء الإرادة العامة للناس والاختيار الحر للحكام، فالشعب هو مصدر السلطة ومالكها والشعب هو الذي يختار حكامه وهو الذي يعزلهم ، والحكام ليسو سوى وكلاء عن هذا الشعب ، وبهذه العلاقة تتحدد شرعية السلطة وسيادتها وبها تتحقق هيبة الدولة واحترامها.

إن شرعية وهيبة الدولة تكون أكثر ارتباطاً واتساقاً مع قيم ومبادئ العدل والمساواة والحرية والكرامة وسيادة القانون والدستور وفقاً لهوية المجتمع اليمني (الشريعة الإسلامية) كما أن هيبة الدولة وشرعيتها وسيادتها لا تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي صحيح تجري فيه عملية التداول السلمي للسلطة بشكل صحيح وراسخ.

فهيبة الدولة لا تعني التسلط ولا القمع أو الاستبداد، كما لا تعني تركيز السلطة أو تأبيدها أو توريثها، وشكراً لثورات الربيع العربي التي حررت مفهوم هيبة الدولة من هذه المقاصد والدلالات السيئة فليس من هيبة الدولة الاتكاء على الاصطفائية سواءً كانت اصطفائية اجتماعية أو دينية مذهبية أو سياسية، فهي لا تتحقق في ظل اصطفائية اجتماعية تؤدي إلى حكم الطائفة أو العائلة أو الفرد أو نخبة عسكرية أو قبلية أو حداثية متسلطة.

ولا تتحقق هيبة الدولة في ظل اصطفائية سياسية لقوة سياسية واحدة تدعي حقها في الحكم وتأبيد السلطة باعتبارها صاحبة الامتياز الوحيد في توجيه المجتمع والسيادة عليه، كما هو شأن بعض الأحزاب الشمولية التي ما زالت جاثمة على رقاب ومقدرات بعض الشعوب العربية حتى الآن .

وعموماً فإن هيبة الدول لا تعني سيطرة الدولة على المجتمع وكذلك لا تعني سيطرة المجتمع على الدولة.

> إن شرعية وهيبة الدولة تكون أكثر ارتباطاً واتساقاً مع قيم ومبادئ العدل والمساواة والحرية والكرامة وسيادة القانون والدستور وفقاً لهوية المجتمع اليمني (الشريعة الإسلامية) كما أن هيبة الدولة وشرعيتها وسيادتها لا تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

هيبة الدولة تتحقق بتنظيم العلاقة التعاقدية على أسس العدالة والكرامة والحرية ،وفي ظل المجتمع القوي والدولة الفاعلة القوية تتحقق هيبة الدولة .

ولذلك فإن الحوار الوطني الشامل الذي انخرط فيه اليمنيون من أجل بناء اليمن الجديد يمثل محطة أساسية ومفصلية في تاريخ اليمن المعاصر لاستعادة هيبة الدولة وشرعيتها وسيادتها، إلا أن ذلك لا يبرر تأجيل ممارسة الدولة لسيادتها وشرعيتها ونظامها على كامل أراضي الدولة،فتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيادة القانون وضبط الخارجين على القانون، وإنصاف المظلومين يحقق هيبة الدولة ،ومن شأن ذلك أن يسهم وبفاعلية كبيرة وملحوظة في إنجاح مسار الحوار الوطني، أما التراخي والتقاعس عن استعادة هيبة الدولة فإنه لن يؤدي إلا إلى إضعاف مسار الحوار الوطني وإدخال البلد في نفق مظلم لا سمح الله .

وفي حقيقة الأمر فإنه لا تناقض بين تحقيق هيبة الدولة وممارسة الأفراد لحقوقهم الديمقراطية والحضارية والبعيدة كل البُعد عن أساليب الهمجية والعنف والإرهاب ونشر الفوضى والتخريب في الممتلكات العامة والخاصة.

وللتأكيد فإن هيبة الدولة تتحقق بترسيخ سيادة وشرعية الدولة التي من شأنها أن تحمي الحقوق العامة والخاصة، ولذلك فإن هيبة الدولة هي أيضاً قيمة اقتصادية ووظيفة اقتصادية للدولة ينبغي أن تؤديها.

وكما تخلت الدولة عن ممارسة هيبتها وسيادتها، فإن العواقب هي خطيرة جداً ومنها العواقب الاقتصادية... وهذا هو موضوع العدد القادم.

• أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء -عضو الحوار الوطني الشامل- رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

بيئة الاستثمار... هل نحن في حاجة إلى قانون استثمار جديد؟؟؟

(3-1)

أ.د طه أحمد الفسيل

يشكل ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية أحد التحديات التنموية والاقتصادية التي تواجه اليمن، وذلك رغم توفر فرص الاستثمار الكثيرة والمتعددة المتاحة والكامنة، وبخاصة في القطاعات الواعدة مثل السياحة والثروة السمكية والصناعات التحويلية. ويعود هذا الوضع إلى تضافر عوامل داخلية وخارجية أسهمت في إضعاف جاذبية البيئة الاستثمارية أهمها ضعف خدمات البنية التحتية والأحداث الإرهابية والاختلالات الأمنية.

وتستند أهمية الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية عامة من كونه يشكل القاطرة الدافعة والمحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وقوة الدفع لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وضمان استدامته. ويتحكم الاستثمار كذلك في مستويات الطلب الفعلي للاقتصاد الوطني ويؤثر تأثيراً قوياً على الطاقة الإنتاجية وعرض السلع والخدمات. وفي الدول النامية والأقل نمواً يؤدي الاستثمار أيضاً دوراً هاماً في تخفيض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وفي زيادة الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات المنتجة المحلية.

وبالنسبة لليمن، تستمد الاستثمارات المباشرة الخاصة (الوطنية منها والأجنبية) أهميتها إلى العديد من العوامل والأسباب، أبرزها أن اليمن تعُد من الدول الأقل نمواً في العالم التي تتسم بضعف مستوى الادخار القومي واتساع فجوة الموارد، وكذا تواضع حجم المساعدات الإنمائية والقروض التنموية الميسرة التي تحصل عليها اليمن وتذبذبها بين سنة وأخرى، متزافقاً مع تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتتالية منذ مارس 1995، في مقابل فساح المجال للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) ليكون المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والمتسنم لعجلة القيادة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التحول من سياسة الانكفاء على الداخل إلى تبني سياسة الاندماج الاقتصادي إقليمياً وعالمياً. إلى جانب استمرار الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والمالية والتي تبرز أكثر مظاهرها في استمرار الاعتماد على النفط بصورة أساسية كمصدر أساسي لإيرادات الموازنة العامة وللصادرات السلعية، وكذا اتساع مظاهر الفقر والبطالة في الاقتصاد اليمني. يضاف إلى ذلك القصور الشديد في حجم مستوى وكفاءة البنية الأساسية، وتدني مستوى الدور التمويلي للجهاز المصرفي اليمني، وغياب منظومة الحكم الجيد والإدارة الرشيدة. وبالتالي استمرار تدني إجمالي الاستثمارات الخاصة المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار، وخاصة الاستثمارات الأجنبية (العربية وغير العربية).

ولذلك، يعد من نافلة القول الحديث عن الميزات النسبية التي تتمتع بها اليمن والفرص الاستثمارية العديدة والمتعددة والمتنوعة، بحيث تتسع آفاق وفرص الاستثمارات الخاصة المباشرة، الوطنية منها والأجنبية، لتشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومع ذلك، فإن توسيع أنشطة القطاع الخاص واستثماراته المباشرة في اليمن تعتمد بصورة كبيرة على مدى توفر العوامل والعناصر الأساسية التي تشكل في مجملها البيئة المواتية والجاذبة للاستثمارات الخاصة، دون الاقتصار على واحد أو عدد منها.

وتتكون بيئة الاستثمار في مجملها من مجموعتين رئيسيتين من العوامل تتمثل أولاهما في تلك العوامل التي تتأثر بعناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها أو تصعب السيطرة عليها مباشرة، مثل الموقع الجغرافي، والثروة الطبيعية للدولة ومناخها وعدد السكان ومستوى دخولهم، والتي بدورها تحدد حجم السوق في هذه الدولة أو تلك والذوق الاستهلاكي المحلي. وتشتمل المجموعة الثانية بالعناصر الداخلية التي ترتبط بطبيعة وعملية وضع السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها. و يمكن تصنيف العناصر الداخلية في مجموعات من المتغيرات الأساسية يتمثل أبرزها في: السياسات الاقتصادية الكلية، الإطار القانوني والإجراءات التنظيمية والإدارية، وكذا وضع منظومة الحكم الجيد والمؤسسات العامة، وخدمات البنية التحتية من حيث المؤشرات الكمية والنوعية، بالإضافة إلى العوامل القيمية الثقافية والنفسية المرتبطة برؤية المستثمر وتقديره الذاتي مثل عامل الثقة. وتقرر هذه العوامل (بعناصرها المختلفة) مجتمعة مدى ملائمة الدولة المعنية للنشاط الاقتصادي ولجذب الاستثمارات الخاصة، إذ بموجبها يتم تحديد وتقييم المخاطر والعوائد المتوقعة وبالتالي اتخاذ قرارات الاستثمار.

وفي مطلع العام الحالي 2013، حددت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كل من مؤشرات استقرار الاقتصادي الكلي، القدرات التمويلية، البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية، ومؤشر بيئة أداء الأعمال باعتبارها تمثل مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، والذي يتكون من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً كمياً.

ويمكن تقييم وتحليل وقياس بيئة الاستثمار وأداء وممارسات الأعمال في اليمن وفقا للتقارير والمؤشرات الدولية من ناحية، ووفقاً لرؤية القطاع الخاص من ناحية أخرى. وتشير مجموعة المؤشرات العامة التي تتضمنها التقارير الدولية بصورة عامة إلى تراجع أو تدني وضع اليمن. وكمثال على ذلك يشير أحدث تقرير صدر الأسبوع الماضي، وهو "تقرير التنافسية العربي 2013م"، الصادر عن منتدي دافوس، إلى وقوع اليمن في المرتبة 140 عالمياً من بين 144 دولة تضمنها تقرير التنافسية العالمي 2013م. ويعكس التدني الشديد في مرتبة اليمن ضخامة التحديات التي تواجهها بلادنا لتحسين تنافسيتها وتعزيز نموها الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، وهذا يتطلب وجود قطاع خاص ديناميكي ومتطور، وإطار مؤسسي وإداري حديث ومتطور في القطاعين العام والحكومي، حث جاء اليمن في ذيل القائمة (المرتبة 139) في مكون الإطار المؤسسي.

كذلك، يشير تقرير ممارسة بيئة الأعمال " Doing Business 2013م" إلى تراجع ترتيب بلادنا في الترتيب العام لمؤشر سهولة أداء وممارسة الأعمال من المرتبة 101 إلى المرتبة 118 على المستوى العالمي، علماً بأن اليمن احتلت المرتبة (99) في تقرير 2012م، متقدمة بمقدار أربع مراتب مقارنة بتقرير 2011م.

وبالنسبة لمؤشرات أداء القطاع الحكومي وفقا لرؤية القطاع الخاص، يشير المسح الثالث لمنشآت القطاع الخاص في اليمن الذي اجراه البنك الدولي خلال العام 2010م، إلى أن أبرز المعوقات التي تعيق استثمارات الخاص وتؤثر سلباً على بيئة الاستثمار في اليمن، تتمثل في الفساد، الكهرباء، الحصول على الأراضي، عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين بالسياسات التنظيمية. كما شكلت الضرائب عائقا رئيسيا سواء بالنسبة للمعدلات الضريبية أو الإدارة الضريبية.

كما خلص مسح معوقات بيئة الأعمال (Business Environment Obstacles) في اليمن، الذي قام به البنك الدولي ايضاً خلال عام 2010م، إلى أن أهم هذه المعوقات تتمثل في؛ الكهرباء 33%، الفساد 27%، يليها عدم الاستقرار السياسي، معدلات (أسعار) الضريبة، سهولة الحصول على الأراضي، عدم ملائمة تأهيل القوة العاملة، سهوله الوصول للتأمين، سوء الإدارة الضريبية، ممارسات القطاع غير الرسمي والمحاكم.

وأخيرا نشير إلى أن مشكلة الاراضي وحيازتها وحماية ملكيتها تُعد المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الأهم والاكثر تأثيراً بصورة سلبية على بيئة الاستثمار في اليمن، الأمر الذي سنتناوله في المقال القادم.

> تستند أهمية الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية عامة من كونه يشكل القاطرة الدافعة والمحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وقوة الدفع لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وضمان استدامته.

من السبت إلى السبت

صنعاء القديمة تاريخ يندثر!!

أحمد إسماعيل الأكوع

صنعاء القديمة الآن التي قال فيها الشاعر "باريس دونك والجمال ولندن وعواصم الرومان والأمريكي" مهددة لإخراجها من قائمة التراث العالمي وذلك بسبب إهمال المختصين لها وعدم اهتمامهم ومتابعتهم الجادة والعمل على منع الذين يتعمدون تشويهها ويقومون باستحداثات تؤثر على طابعها المعماري والذي يميزها عن بقية مدن العالم التراثية.

وقد سبق وأن كتبنا وأشرنا إلى أن هناك استحداثات باستخدام الخراسانة المسلحة في بعض المنازل الأثرية، وكذا العمل على استخدام المنشار أثناء بناء الحجار والذي يزيد من الأتربة والتلوث في الجو، وأيضاً تشويه الأبواب والنوافذ باستخدام نوافذ الألمونيوم والتي تجعل من طابع النوافذ الخشبية يندثر في صنعاء القديمة حيث أن مباني صنعاء القديمة لن يضيف استحداث مبانيها إلا ظهور تشوهات لأنها عرفت بجمالها ورونقها بالأدوات القديمة المصنعة محلياً كالجص والياجور والخشب وغير ذلك.

الترميم

ولذلك فإن ترميم المنازل يجب أن تكون بالأحجار والياجور ذات الطابع القديم الذي لا يغير شكلها وطابعها المعماري الجميل واستخدام الأدوات التقليدية القديمة التي استخدمها الآباء والأجداد، وصنعاء القديمة بحاجة إلى اهتمام الأستاذ عبدالقادر هلال المعروف بنشاطه وما عمله في المكلا وإلى اهتمام كل المسئولين والمنظومات المدنية الداخلية والخارجية وذلك من خلال إعادة تبييض المنازل من الخارج بالجص القديم لأن الجص القديم قد أصبح باهتا في منظره لقدمه بسبب عوامل التعرية وهذه المنازل تحتاج أيضا إلى تبييض حول النوافذ والعقود والشبابيك والتجوابات، وغيرها من الأماكن المزخرفة ذات الطابع التشكيلي الرائع وبحيث تظهر صنعاء القديمة بكامل حلتها وبهائها وجمالها السابق، ونحن نراعي ظروف أهالي صنعاء القديمة المادية وعدم قدرتهم لهذا العمل لأنه بحاجة إلى حملة يشارك فيها جميع المواطنين والمنظمات ذات العلاقة وأمانة العاصمة بصورة خاصة وذلك لتوفير مواد الخام والمتمثلة في الجص ودعم السكان غير القادرين على دفع أجور العمل وإزالة جميع المخلفات مثل المبنية بالبلك والحديد والخراسانة المسلحة، كما يجب إعادة السقايات مثل سقاية ابن نشيط الصنعاني وسقاية في سوق الجزارين وسقاية في سوق الحجامين وغيرها من السقايات المعروفة قديما، إلى جانب أنها بحاجة إلى الاهتمام بالنظافة ومنع دخول السيارات داخل السوق..

شعر

صنعاء يا مهد الحضارة والعلا
ومقام كل سميدع ومليك
باريس دونك والجمال ولندن
وعواصم الرومان والأمريكي

الفدرلة والأقلمة

أ.د.عزيز ثابت سعيد

لا يزال الحديث في أوجه هذه الأيام عن الفيدرالية وعن نظام الأقاليم المفدرلة كشكل للدولة اليمنية المقبلة، ونظام يمثل مخرجا مرض -- حسب رأي البعض -- لمطالب الأخوة في الحراك الجنوبي. والواقع أن الفيدرالية كنظام حكم لا غبار عليها، فدول كثيرة ارتضتها وتبنتها لأنها وجدت أن لها ولبعض من جاورها من الشعوب قواسم مشتركة جعلتها تتقارب وتتوحد في نظام فيدرالي. والفيدرالية كنظام لها من المحاسن الكثير إن طبقت في بيئات تتناسب وطبيعة هذا النوع من البناء السياسي للدولة. ولكن لابد من الإشارة إلا أن هذا النظام ليس وصفة واحدة محددة، وليس قالبا واحدا، فقد تطبقه دولة بطريقة لا تتماثل مع تطبيق دولة أو دول أخرى له، الأمر الذي يفسر تتعدد الرؤى حول ماهية هذا النظام ويفسر أيضا تعدد تعريفاته، فمثلا يرى (دايز ل.) أن هذا المفهوم تكتنفه الضبابية واللبس، لكن رغم تعدد التعاريف لمفهوم الفيدرالية فإنها تتفق من حيث الجوهر في محددات أساسية، وسوف نورد هنا تعريفا يكثر الاستشهاد به في الأبحاث المتخصصة في هذا النظام السياسي، حتى نرى إلى أي مدى تتناسب الفيدرالية مع مجتمعنا اليمني. فالفيدرالية (Federalism) كما يراها بعض دهاقنة ومنظري هذا النظام مثل (جين بودلين) و (إلبرت والس) و(جميس برايس) وغيرهم تعني: " إتحاد اختياري بين ولايات أو دول أو شعوب تختلف قومياً أو عرقياً أو ديانة أو لغة أو ثقافة..." فلو طبقنا هذا التعريف على مجتمعنا اليمني من المهرة إلى صعدة لوجدنا أنه لا حاجة لنا بتطبيق نظام الفيدرالية والأقاليم المفدرلة، لأننا بحمد الله دولة عربية واحديه الدين والعرق والقومية واللغة، فكلنا عرب بل أصل العروبة ومنبعها، و جدنا كلنا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب واحد، وديننا واحد ولغتنا واحدة، بل أنقى أنواع العربية وأقربها إلى الفصحى بشهادة علماء اللغة من مسلمين ونصارى ويهود، وثقافتنا بتفريعاتها تخرج من مشكاة واحدة، فما يطرب الحضرمي يطرب التعزي والذماري والصنعاني وغيرهم، وأشعار المحضار وألحانه متجذرة في أحاسيس ووجدان كل يمني -- حضرمي وصعداوي ومحويتي ومأربي وشبواني وغيرهم. وذائقتنا الثقافية قديما وحديثا صقلتها قامات سامقة من الشمال والجنوب والشرق والغرب، أدبا وشعرا ونقدا وفنا ورقصا أيضا. ففكرنا الأدبي الحديث والمعاصر شكله عمالقة أمثال الأستاذ محمد علي لقمان رئيس تحرير صحيفة (فتاة الجزيرة) التي بدأت سنة 1940 في عدن والشاعر علي محمد لقمان (نزيل عصيفرة، كما كان يسمي نفسه بعد النزوح من عدن إلى تعز في سنواته الأخيرة) والأستاذ الثائر الشاعر محمد محمود الزبيري والدكتور الشاعر والناقد المبدع عبدالعزيز المقالح والشاعر الرومانسي لطفي جعفر أمان والشاعر المبدع عبدالله البردوني والدكتور محمد عبده غانم (الوتر المغمور) المولود في عدن الذي هزه شعر الغناء الصنعاني الحميني قبل الوحدة بعشرات السنين، فنفض الغبار عن درر هذا الشعر ورتب قصائده في كتاب نعده من نفائس المراجع في الشعر الحميني الصنعاني المغنى، كذا أشرف المبدع جعفر الظفاري على إعداد كتاب مجلة اليمن "سفينة القلائد الحكمية والفرائد الحمينية" الذي ضم بين دفتيه أجمل ما كتبه اليمنيون قديما من شعر حكمي وأفضل ما كتبه المتأخرون من شعر حميني صنعاني. كما ساهم في صقل ذائقتنا الأدبية مبدعون مثل عبدالله عبدالوهاب نعمان (الفضول) التعزي الذي ما عرفناه إلا عدنياً، والمحضار والأمير الشاعر أحمد فضل العبدلي الملقب بالقمندان و الشاعر والمترجم الرصين الدكتور شهاب غانم، وعبده عثمان وغيرهم كثير كثير. ونشأنا على أصوات المبدعين من الفنانين الذين ترجموا قصائد هؤلاء الشعراء إلى ترانيم يمانية، ننصت بشجن لتغريدهم كل صباح عبر إذاعتي صنعاء وعدن قبل الوحدة بسنين وهم يشدون بأغان من اللون الحضرمي والتهامي و اللحجي والصنعاني، ويحلقون بنا في كل أرجاء الوطن، ومن هؤلاء أحمد بن أحمد قاسم ومحمد مرشد ناجي وأبوبكر، وفيصل علوي وأيوب، وعبدالله عبدالرب إدريس، والآنسي ومحمد سعد عبدالله وعطروش والحداد وغيرهم ممن لا يتسع المقام لذكرهم. إذا لم نتفدرل (ننتجزأ) ولو تحت مسمى إتحاد؟ لم نصبح بيتين بدلا من بيت واحد حتى وإن كان البيتان داخل سور واحد؟ يا سيدات ويا سادة نحن نركض وراء أنظمة لا تتناسب مع مكوناتنا هربا من الفوضى التي نعيشها في البيت الواحد، هربا من طول انتظار تطبيق العدالة والنظام و المساواة بين أفراد البيت الواحد، هربا من تجبر وتكبر الأخ على أخيه في البيت الواحد، لكن هل تعتقدون أن هذا هروب مبرر؟ إن الخروج في ظل وضع مهترىء للدولة كالذي نعيشه وفي ظل أمية هي الأعلى بين أمة العرب، وفي ظل حالة اقتصادية لا ينافسنا فيها عالميا سوى أربع دول في ذيل قائمة دول الدنيا، وفي ظل نظام قبلي ضارب الأطناب في نسيج المجتمع، في ظل كل هذا لا نتوقع من الفدرلة والأقلمة إلا التشرذم ولو بعد حين. لنا أيها الكرام في تاريخنا عبر، فكثير ما أدى ضعف الدولة المركزية، كما قلت في مقالة سابقة، إلى التفكك، وهاهو القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس اليمن الأسبق – رحمة الله عليه -- يشير في مذكراته إلى ما يدعم هذه الرؤية. يقول الإرياني في الجزء الأول من مذكراته صفحة 55 إن ضعف الدولة المركزية عبر تاريخ اليمن كان "سببا لأن يستقل بعض رؤساء القبائل في أطراف اليمن بتصريف الشؤون الداخلية وتكوين ما يسمى بإمارات وسلطنات كان عليها أمراء وسلاطين دفعتهم رغبتهم في الحفاظ على سلطتهم إلى أن يمدوا أيديهم إلى خارج حدود اليمن." وهذا حاصل اليوم في إحدى محافظات الدولة حيث تسيطر شريحة من أهلها على كل شيء تقريبا ولا تقترب الدولة منها إلا على استحياء. إذا، إن كان هذا هو الحال والكل تحت سقف واحد، فكيف لو فدرلنا وأقلمنا الدولة؟ فيا أيها الأحزاب ويا أيها المتحاورون هلا نظرتم إلى هذه القضية من زوايا مختلفة، هلا تنازلنا لبعضنا واجتمعنا كلنا لبناء دولة عصرية ديمقراطية قوية، ترد المظالم إلى أهلها، و يتساوى فيها الجميع، وتحكم القانون في كل أمورها، دولة أحادية بنظام لا مركزي قولا وفعلا، وليس دجلاوهزلا. أخيرا لا بد من القول أن هناك دولا أحادية تحظى ولاياتها أو محافظاتها بصلاحيات واسعة لا تحصل عليها أقاليم فيدرالية في دول إتحادية، وفرنسا خير مثال، فلنكن دولة واحدة، ولنتحاور في كيفية انتزاع صلاحيات للمحافظات كالتي يتوخى تحقيقها في النظم الاتحادية، ونظل يمنا واحدا قويا، لا مفدرلا ولا مؤقلما.